

هل نشهد مواجهة مصرية تركية في ليبيا؟

بعد قرابة عقد من الزمن على الإطاحة بالدكتاتور الليبي "معمر القذافي"، لا تزال ليبيا في حالة من الفوضى.. وبعد التطورات الأخيرة، أصبحا ليبيا ساحة جديدة في المعركة بين مصر وتركيا، التي تعود جذورها لبداية الربيع العربي.

وتحظى حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة بدعم من تركيا الباحثة عن حلفاء في منطقة المتوسط، ويحظى الجيش الوطني الليبي بدعم مصر، نكاية في الإسلاميين المثلين في حكومة طرابلس. وبالرغم من أن الصراع في ليبيا له أبعاد متعددة و تنخرط به العديد من الجهات الفاعلة، فإن التنافس بين تركيا ومصر على وشك أن يحتل مركز الصدارة.

جذور التنافس الليبي

لكن ازدراء الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، لا يمكن أن يتم فقط من خلال العدسة التقليدية لسياسة الدولة. بدلاً من ذلك، يجب فحصه من خلال الظروف التي دفعت "السيسي" إلى الرئاسة بعد الإطاحة بـ "حسني مبارك" وانتخاب "محمد مرسي". المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين. وفي عام 2013، أطاح الجيش المصري "بمرسي". بعد عام واحد من رئاسته في انقلاب عسكري، وقام بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية، ما أجبر الكثير من أعضائها على اللجوء إلى تركيا. وطوال هذه الفترة، ظل الرئيس "أردوغان" أبرز المعارضين للانقلاب العسكري الذي أوصل "السيسي" إلى السلطة.

بالنسبة "للسيسي"، فإن تدخل تركيا في ليبيا فتح الجروح القديمة. وقد مُنح الرئيس المصري فرصة للتدخل من جانب الجيش الوطني الليبي عندما رفض الجنرال "حفتر" تفويض المؤتمر الوطني الذي يهيمن عليه الإخوان المسلمون وشكل حكومته المنافسة، مما مهد الطريق للحرب الأهلية الحالية. في البداية، حقق الجيش الوطني الليبي نجاحاً، حيث استولى على حقول النفط الرئيسية في المناطق الشرقية من البلاد ودفع حكومة الوفاق الوطني إلى معاقبتها في طرابلس. وكانت مصر راضية عن حالة الصراع تلك التي عمل فيها الجيش الوطني الليبي كحاجز بين مصر و "الإسلاميين" في حكومة الوفاق.

ونتيجة لذلك، فإن الفشل الأخير الذي مُني به "حفتر"، والنفوذ الذي حصلته تركيا على حكومة الوفاق قد أحبط "السيسي". بشدة. وأصدر الرئيس "السيسي" تهديداً بالتدخل في الحرب الأهلية الليبية، لكنه ربط هذا التدخل باستيلاء حكومة الوفاق وتركيا على مدينة سرت وقاعدة الجفرة الجوية. وهذه المواقع هي آخر المواقع الدفاعية للجيش الوطني الليبي قبل حقول النفط. ويأتي التهديد بعد محاولة فاشلة من قبل مصر للتدخل في المفاوضات، لكن ليس من المفاجئ أن حكومة الوفاق وتركيا لم يثقا في نزاهة الوساطة المصرية.

احتدام الصراع

بعد زيارة وزير الدفاع "خلوصي- أكار" إلى ليبيا، ظهرت تقارير عن وجود تركي دائم في قاعدة الوطية الجوية، مما يشير إلى جهود أنقرة لزيادة نفوذها. ولاحقاً، تركيا نظام الدفاع الجوي "هوك 23" في 3 يوليو/تموز. ورداً على ذلك، قامت طائرة إماراتية متمركزة في مصر، على ما يبدو، بشن ضربة على القاعدة، مما أدى إلى تدمير أنظمة الدفاع الجوي المذكورة أعلاه. لم يسفر الهجوم عن وقوع إصابات، ولكنه أعاق العمليات التركية في ليبيا.

في غضون ساعات من الضربة، تعهدت حكومة الوفاق بالرد. في 6 يوليو/تموز، حددت تركيا قاعدة الجفرة التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي كهدف عسكري، ويشير تصنيف تركيا للقاعدة كهدف عسكري إلى تجاهل "الخط الأحمر للسيسي". ويشير إلى تصعيد محتمل للحرب الكامنة بين تركيا ومصر.

بالرغم من تهديدات مصر بالتدخل، فإن تركيا وحكومة الوفاق الوطني لديهما كل الأسباب الاستيلاء على سرت وقاعدة الجفرة الجوية،

حيث أن استيلاءهما سيساعد على إنهاء حظر تصدير النفط الذي يفرضه "حفتر" لحرمان حكومة الوفاق الوطني من الإيرادات الأساسية. على العكس من ذلك، لدى مصر الأسباب لتابعة تهديدها، فمع تقدم حكومة الوفاق الوطني إلى سرت، فإن قوات "حفتر" ستراجع مرة أخرى ، مما يجعلها أقرب إلى حدود مصر.

بعد الضربة الجوية على قاعدة الوطية الجوية، يبدو أن الحل السياسي. بات غير مطروح، ومن المرجح أن يتصاعد الصراع أكثر. ويعني التزام تركيا بالانتقام لقصف قاعدة الوطية انتهاك الخط الأحمر للسياسي. ورغم أنه من الصعب التنبؤ بالتطورات التالية، فمن الآن أن نقول أن أي تدخل مصري في ليبيا يعني أن الصراع سوف يتمد لسنوات طويلة، في الوقت الذي يلا يظهر فيه أي طرف علامات على التراجع.